

مركز الأوراس للدراسات الإستراتيجية - أوكرانيا

من إعداد: أوراغ رمضان

المجاعة

حملة التجويع القسري في حق الشعب الأوكراني

خلال الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٣)

إهداء
نقدم هذا البحث إلى
الشعب الأوكراني



حملة التجويع للأمة الأوكرانية في الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م من طرف الحكم البلشفي

لعبت أوكرانيا دوراً هاماً وأساسياً في تشكيل الإتحاد السوفياتي السابق بمواردها البشرية والطبيعية، حيث كان تعداد سكانها أكبر من التعداد السكاني لكل الجمهوريات السوفياتية غير الناطقة باللغة الروسية جمعاء، وبأبي الأوكران في المرتبة الثانية من ناحية التعداد السكاني بعد الروس ضمن التركيبة الديموغرافية للدولة السوفياتية السابقة.

فعندما قام البلشفيون بحاربة ومجابهة الجمهورية الشعبية الأوكرانية، دفع الأمر بهم إلى تأسيس (تشكيل) الجمهورية الأوكرانية الاشتراكية السوفياتية، وقد أطلقوا على خططهم في بداية عام ١٩٢٠ م سياسة (الأكرنة)، وشهدت حقبة العشرينات مرحلة الصراع على السلطة ضمن المنظومة الحزبية الشيوعية وبسط النفوذ على أوكرانيا، واعترض طريق روسيا كثير من العقبات من أجل تحقيق مآرب توسعية في المنطقة، وتعدت سياسة روسيا المتمثلة في خطة (الأكرنة)، وشملت بالدرجة الأولى الإقتصاد، مسألة رسم الحدود الإقليمية بين الجمهوريتين، المنظومة الدفاعية (الجيش)، وتوسيع الصلاحيات السلطوية بين موسكو وخاركوف - عاصمة الجمهورية الأوكرانية وقتئذ. أما تشكيل الإتحاد السوفياتي، فكان جيوستراتيجي، فقد جسد مآرب موسكو لربط الجمهورية الأوكرانية السوفياتية الفتية بالقرار الروسي، وكان خلع الرفيق خ. راكوفسكي من منصبه - كرئيس للحكومة الأوكرانية - في شهر يونيو ١٩٢٣ م، على خلفية محاولته لجعل الحقوق والواجبات متساوية بين كل الجمهوريات المشكلة للإتحاد السوفياتي، بداية لسياسة التطويق التي اعتمدها موسكو إزاء الحلفاء.

وفي أواخر شهر يوليو ١٩٢٣ م توجه الرفيق زينوفيف إلى ستالين، الذي شغل حينها منصب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي، بطلب جاء فيه: «يجب تثبيت أوكرانيا بشخصيات عملاقة جديدة»، وبذلك فتح الطريق إلى أوكرانيا أمام كل من ل. كاغانوفيتش، ب. بوستيشيف، ب. باليتسكي وغيرهم من الشخصيات.

وبعد أن اعتمد النظام الشمولي بقيادة ستالين (أواخر العشرينات من القرن العشرين) أصبحت المسألة الأوكرانية أمراً راهناً، فستالين اعتمد سياسة القهر والتأديب، وأدرك بأن إجهاض الإرادة السياسية في أوكرانيا سيقوى نفوذه في الجمهوريات السوفياتية الأخرى ويعزز نفوذه السياسي في كل فضاء الدولة السوفياتية التي يرأسها. فتحطم أوكرانيا ككيان حي وكأمة أصبح همه الوحيد، الذي يقع في عدة أبعاد. وقد بدأ ستالين سياسته التأديبية عبر عدة محاور، وقبل كل شيء عبر محور النخبة المثقفة - فتحطم هذه الشريحة (قضية «إتحاد تحرير أوكرانيا») هو ضمان تأكيد سلطته المطلقة الشمولية على كل الأمة الأوكرانية، وكذلك توجيه الضربة القاضية إلى الشريحة الغنية من أصحاب المزارع والأراضي.

فالأيديولوجية البلشفية تقضي بحجى الحدود والفواصل الطبقة والقومية من أجل المستقبل الشيوعي للمجتمع، ولذلك أطلقت الآلة الشمولية حملة موجهة ضد «البرجوازية القومية» و «الطبقة الإستغلاية»، وينتمي إلى الزمرة الأخيرة ممثلو الشريحة الغنية من أصحاب الحقول الزراعية والأراضي. فحسب فهم ستالين لنظرية التطور الإجتماعي: على الشريحة الغنية من المجتمع الفلاحي الإختفاء من الوجود بواسطة القمع والتطويق، ولا يتم ذلك إلا عبر حملة تعميم الوسائل التعاونية في القطاع الزراعي (أو عبر ما يدعى بالكهنزة) بنزع الممتلكات (حملة فك الكولاك - فك القنصة الإقطاعية). ولقد أدرجت الآلة الشيوعية التأديبية ضمن زمرة (فك الكولاك) كل من رفض الإنخراط في حملة الكهنزة، بمعنى النزاع عن ممتلكاته لصالح المؤسسة التعاونية الفلاحية العمومية

فكلمة «فك الكولاك» أستعملت في فترة الثورة كبيع سياسي ضد أصحاب الممتلكات الزراعية. فالهدف الأساسي من القضاء على الطبقة الغنية وأصحاب الأراضي الزراعية إقتصر فقط على جعل القطاع الفلاحي في أوكرانيا تحت رحمة السلطة البلشفية.

ولكن بعد أن بدأ أصحاب المزارع والفلاحون مقاومة النظام الشمولي

أقدم إلى القارئ العربي المحترم بموضوع حساس ومهم من الناحية العلمية والتاريخية، والذي يتعلق بحقبة مهمة للشعب الأوكراني في حقبة الحكم الشيوعي، وتطلق عليها «الجماعة» - ولكن المؤرخين الأوكرانيين لا يوافقون هكذا تسمية ويقترحون إطلاق تسمية «حملة التجويع القسري» - وهي بدون ريب تقع في سياق جريمة الإبادة القومية الأوكرانية. ولكننا نحاول أن نطرح مادة علمية لباحثين أوكرانيين معروفين في الدوائر الأكاديمية بعيداً عن التسييس والتلفيق، لأنه عندما نطرح موضوع مرتبط بهلاك الآلاف أو الملايين من الأرواح البريئة، فلا يمكن تأويل البحث في المجرى السياسي، بل واجبنا كباحثين تسليط الضوء على الظاهرة التاريخية ومعالجتها وفق ألعراف العلمي والإخلاقي.

هذا بحث علمي مختصر عن المأساة التي عايشها الشعب الأوكراني في الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٣ م)، والتي تزامنت وسياسة التجويع التي اعتمدها النظام الستاليني في حق القومية الأوكرانية وإرغامهم على التأقلم وسياسة التوسيع المتكاثف للثروات الزراعية، وقد كان الهدف منها تأديب أصحاب المزارع والحقول للخضوع لأوامر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

وقد حاول الباحثون ضمن عملهم إظهار الحقيقة التاريخية والدوافع الموضوعية، التي جعلت الآلة الشيوعية تدفع بالملايين من مواطني الجمهورية السوفياتية الأوكرانية إلى الهلاك نتيجة لحملة التجويع، وسياسة التأديب القسرية.

وقام الباحثون من معهد الذاكرة والمعالم القومية الأوكرانية وهم: الأستاذ فلاديسلاف فيرستوك، الأستاذ فلاديمير تيليشاك والأستاذ إيغور يوخونوفسكي بتقديم إثباتات وأدلة ملموسة ضمن معاهدة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ م، تقضي بأن الأفعال المقترفة من طرف النظام الستاليني في حق الأمة الأوكرانية (الشعب الأوكراني) للفترة المذكورة أعلاه تجسد جريمة إبادة ضد الإنسانية في حق الشعب الأوكراني.

وتقدم مديرية معهد الذاكرة والمعالم القومية الأوكرانية أحر شكرها للمؤرخين المحترمين: الأستاذة فالينيتيا بوريسنيكو، الأستاذ فاسيلي دانيلينكو، الأستاذ ستانيسلاف كولتشينسكي، الأستاذ فاسيلي مارتشكو والأستاذة روسلانا بيروغا، حيث إستعمل المؤلفون في البحث وثائق، قدمتها كل من اللجنة القومية لأرشيف الصور والأفلام، وكذلك الوثائق التي وفرها معهد التاريخ لدى الأكاديمية القومية الأوكرانية. إضافة إلى نسخ من لوحات الفنان والرسام القدير ويليام مورغان.

حملة التجويع - والتي يُطلق عليها في وسائل الإعلام بالجماعة، هي حملة متعمدة ومحكمة التدبير من طرف النظام البلشفي السوفياتي في الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٣ م)، الموجهة ضد الأمة الأوكرانية، والمتضمنة في تجويع الملايين من الأوكرانيين، الأمر الذي أدى إلى هلاكهم جوعاً. ولا يعرف التاريخ البشري من حيث الحجم والهول هكذا مآربة على قومية بأكملها. وقد حظرت نشر ومناقشة هذه الفعلة خلال عشرات السنين إبان الحكم السوفياتي، وحتى أن الوثائق والأرشيفات كانت من أهم أسرار الدولة السوفياتية لكي لا يعرف الرأي العام حجم الجريمة الإنسانية التي إقترفها النظام البلشفي، وحتى أن المواطنين، الذين سلخوا بحياتهم بعد التجويع، خشوا إعلام المجتمع السوفياتي (العالمي) وحتى أفراد أهلهم بتلك الحقبة من حياتهم الصعبة خوفاً من إنتقام الآلة الأمنية السوفياتية منهم. ولكن بعد حصول أوكرانيا على إستقلالها في مطلع التسعينات إسترجع المتضررون من حملة التجويع ذاكرتهم ورفعوا النقاب عن أشنع جريمة إنسانية عرفها التاريخ البشري على مد العصور - فكانت هذه الحقبة رمزاً لمقاومة ومجاهدة الأمة الأوكرانية للآلة القمعية وسياسة الإبادة البلشفية.

إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

نقل أطفال من الجماعة، عنوةً، إلى جماعة أخرى.

المادة الثالثة

يُعاقب على الأفعال التالية:

الإبادة الجماعية.

التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية.

التحريض المباشر والعني على ارتكاب الإبادة الجماعية.

محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.

الإشتراك في الإبادة الجماعية

المادة الرابعة

يُعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكماً دستوريين أو موظفين عامين أو أفراداً

فالمادة الثانية من الاتفاقية تعتبر الإبادة الجماعية أيّاً من الأفعال المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، وبالنسبة بوسائل «خلق ظروف معيشية قاهرة لمجموعة معينة، التي تؤدي إلى تدميرها المادي الكلي أو الجزئي»، ومنه فإن حملة التجويع الموجهة عمداً في الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٣ م) تعتبر وفقاً للتعريف الوارد أعلاه جريمة إبادة جماعية للأمة الأوكرانية.

رغم أنّ سياسة النظام البلشفي أدت إلى تجويع السكان في كثير من المناطق عبر الإتحاد السوفياتي في عام ١٩٣٢ م، ولكن الذي حصل في أوكرانيا ومنطقة «كوبان» يجسد سياسة قعية موجهة إلى التدمير الإثني، خلافاً لما حصل في المناطق الأخرى. حيث اعتمدت السلطة البلشفية منطق التطويق وعدم السماح بالانتقال في أوكرانيا مما يؤكد على النوايا الإجرامية للنظام الشمولي السائد في تلك الفترة، الذي قام بتنظيم حملة التجويع - حملة معادية للإنسانية، المراد منها القضاء الكلي على الفلاحة، نواة الأمة الأوكرانية، الحاملة للتقاليد العريقة والقيم القومية: القيم المناهضة للإيديولوجية الشيوعية ولسياسة القادة البلشفيين. وليس من باب الصدفة حين قال ستالين: «الفلاحة تمثل جيش الحركة القومية... وبدون الطبقة الفلاحية لا يوجد مكان لجيش الحركة القومية القومية. وهم يقولون بأن القضية القومية تتجسد في قضية الفلاحين»

فقيادة الإتحاد السوفياتي شنت حملة التجويع كآلية إخماد للمقاومة القومية، ويظهر ذلك جلياً في قرارات ومراسيم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي «حول التحضير لمواسم الحصاد في أوكرانيا، شمال القوقاز وفي الأقاليم الغربية»، المقررة في ١٤ ديسمبر ١٩٣٢ م، حيث تطورت سياسة القمع والتخويف إلى سياسة الإبادة الجماعية. وبالمعالجة الدقيقة للوثيقة الصادرة، علاوة على عنوانها، فهي تتضمن «الآليات الناجمة لمنهجية الأكرنة»، الأمر الذي يعني في الحقيقة التخلص من المدارس الأوكرانية في منطقة «كوبان» وملاحقة النخب الأوكرانية المثقفة.

إنّ الجماعة التي شهدتها أوكرانيا في الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٣ م) لم تأت بسبب الجفاف والقحط. فلقد توفر رغيف الخبز بالقطر الأوكراني آنذاك، حيث قامت الحكومة السوفياتية وقتئذ بتصدير الحبوب إلى الخارج على نطاق واسع. وعملت مصانع الكحول وبقدرة كبيرة على تحويل المادة الأولية الثمينة - الحبوب والبطاطا - إلى الكحول والفودكا، والتي صدرت بدورها إلى الأسواق الخارجية. لقد تم في ١٩٣٢ م تصدير ما يقارب ١,٧٢ مليون طن من الحبوب إلى الخارج، و تصدير

البلشفي، اعتمدت السلطة السوفياتية حينها سياسة القمع بمصادرة الغذاء والحد من تنقل المواطنين الجائعين. فالتجويع المتعمد (القسري) أصبح وسيلة السحق الحيوي للأوكران كإداة تآديبية من أجل ضبط أنفاس المجاهدين والمقاومين للسياسة الشمولية، الأمر الذي أدى إلى تطويق القدرات الوراثية للشعب الأوكراني على مد عشرات السنوات - فليس فقط التقليل من التعداد الديموغرافي، ولكن إلى تغيير التركيبة الإخلاقية والنفسية - قوام ضمير الأمة الأوكرانية. وبقيت آثار حملة التجويع في نفوس الأوكرانيين إلى أيامنا الراهنة.

وقد بدأت الحملة النقاشية والعلمية بخصوص طبيعة النكبة القومية المرتبطة بتلك الفترة بإعتراف البرلمان الأوكراني - فرخوفنا رادا (المجلس الأعلى) - بأن حملة التجويع التي عرفها الشعب الأوكراني في الفترة (١٩٣٢ - ١٩٣٣ م) جريمة إنسانية بطابع إبادي في حق الشعب الأوكراني.

وحالياً يقف المجتمع الأوكراني أمام مسألة صعبة ومصيرية والمتشعبة في إعادة النظر بعمق في أسباب، طبيعة وأبعاد النكبة القومية، والتي فعلاً تستحق إعتبار وإحترام ذاكرة الملايين من أرواح ضحايا الماساة التاريخية. فقط الاعتراف والتمعن العميق لما حصل في تلك الفترة على مستوى الإنسانية جمعاء ستكون ضماناً تاريخياً لكي لا يتكرر هذه النكبة والكارثة في حق الإنسان. ولقد ركز الرئيس الأوكراني على هذه النقطة في خطابه أمام الأمة الأوكرانية يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧ م قائلاً: «فالتجويع لم يقدم فقط الآلام والموت القاهر، ولكن قدّم التجويع إلى الأرض الأوكرانية حاملاً معه الخوف والفرح، والذي غرس في قلوبنا إلى أيامنا هذه. فقط الاعتراف بالحقيقة عن الجريمة الإبادية للشعب الأوكراني والذاكرة عن كل ضحية بريئة مؤهلة لتحرير الأمة من هذا الإرث الثقيل على أنفسنا»

حملة التجويع القسري - جريمة إبادة جماعية

عاشت أوكرانيا في الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ نكبةً فاجعة - تجويع بشكل قسري متعمد أهلك أرواح الملايين من السكان. وبجاعة الأمر تتمثل في أن النكبة لم تأتي نتيجة كارثة طبيعية، كالجفاف والقحط، و لكنها كانت نتيجة سياسة متعمدة من طرف النظام البلشفي المركزي، بطريقة مصادرة الغذاء وتطويق المناطق والأرياف وحظر السفر خارج حدود أوكرانيا، ومنع التسويق المحلي وفتح الأشخاص المعارضين للنظام. وقد أوجد النظام الشمولي ظروفاً للأوكران لا تتناسب والحياة. فسياسة البلشفيين تعتبر جريمة ضد الإنسانية وفقاً لأحكام إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها:

إتفاقية (معاهدة) منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ م

المادة الأولى

تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، و تتمتع بمنعها والمعاقبة عليها.

المادة الثانية

في هذه الإتفاقية تعني الإبادة الجماعية أيّاً من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفته هذه:

قتل أعضاء من الجماعة.

إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ما يقارب ١,٦٨ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٣٣ م، وهذه الكمية كانت كافية من أجل إنقاذ المواطنين الأوكران من الجوع.

الريفني [٠٠٠]، و إستناداً إلى مصادر موثوقة فلقد بلغ عدد ضحايا حملة التجويع قرابة سبعة ملايين شخص»

جزء من تقرير القنصل العام لألمانيا في خاركوف

٢٦ يناير ١٩٣٤ م

«يكتب عن حملة التجويع في الأرياف، و لكن لا يذكر ذلك في المدن الأوكرانية [٠٠] فدينتي هادياتش وقعت ضحية هذه الجريمة، التي إقترفتها موسكو. فاهل مدينة هادياتش ماتوا في الشوارع، وتم تحميلهم على العربات إلى خارجها. وتواجد أشخاص أحياء، و أنا شاهدة على ذلك [٠٠٠] ويعزى بأن السلطات قدّمت بطاقات الأكل في المدينة. و لكن هذا الخبر لا يوافق حقيقة الأمر. و لقد إستلم البطاقات عدد ضئيل من سكان المدينة، وليس الكل. فأبي، على سبيل المثال، لم يستلم هذه البطاقات، و أسرنا صارت الجوع. وقد انقذنا امر واحد - قننا ببيع مجوهرات ذهبية في (تورغسين). [٠٠٠] تواجد المحل في وسط المدينة و به توفرت المواد الغذائية، و لكن يمكن إقتنائها بواسطة قطع الذهب والفضة. و بجنب المحل إنبطح كثير من سكان مدينة هادياتش، متألين من الجوع، و اغلبهم لقوا حتفهم على الشارع»

إفهيينا فوسينكو- كوفالسكايا

«المادة الإثنغرافية» يجب أن تُعبر، قال أحد المسؤولين الكبار في قسم الاستخبارات [...]، فهما بدت النيبة غير لائقة وغريبة، يجب معالجتها كأمر حقيقي. بواسطة المصادرة [...] لم تقم الحكومة الموسكوفية فقط بالتجويع، و لكن سلّبت كل وسائل الحياة في القرى الأوكرانية [...]. و من هنا أستنتج بأن: «النكبة الراهنة ستؤدي إلى الإحتلال الكامل لأوكرانيا من طرف الروس. و هذا سيؤثر على تركيبة أوكرانيا الإثنية»

جزء من تقرير القنصل الإيطالي سيرجيو غرادينيكو

خاركوف ٣١ مايو ١٩٣٣ م

«قام الرفيق بوستيشوف بتثبيت الحكم السوفياتي في أوكرانيا في أقل من سنة كاملة، بتمن الضحايا والقضاء على الملايين من الأرواح عبر حملة التجويع [...]. ففضي على الحركة القومية الخطيرة لمدة غير معينة. فهي الطريقة التي عولجت بها المسألة القومية في أوكرانيا. كما هو واضح في هذا التقرير»

جزء من تقرير القنصل العام الألماني بخاركوف

٢٦ يناير ١٩٣٤

أسباب حملة التجويع القسري للأوكرانيين من طرف

الحكم البلشفي

البلشفيون و أوكرانيا:

إندلعت حركة تحررية قوية في أوكرانيا بعد ثورة فبراير لعام ١٩١٧ م. فبعد الإعلان عن الجمهورية الشعبية الأوكرانية، واصلت الأمة في تثبيت أسس دولة ديمقراطية تتمتع بسيادتها الوطنية. وفي غضون ذلك إستولى البلشفيون على السلطة بروسيا في شهر نوفمبر ١٩١٧ م بقيادة فلاديمير لينين تحت شعار «السلطة للبروليتاريات» و«الإرهاب الأحمر». و بعد مرور شهر - ديسمبر ١٩١٧ م - أعلن كل من لينين وتروتسكي الحرب على أوكرانيا.

و قد إعتبر البلشفيون أوكرانيا كقاعدة كبيرة بموارد هامة: الرغيف الأوكراني (الحبوب)، الفحم والمعادن - وهي الدوافع الرئيسية التي جعلت روسيا البلشفية تشن العدوان على الجمهورية الشعبية الأوكرانية.

و لقد أرسل فلاديمير لينين برقية لرفاقه في أوكرانيا في شهر يناير ١٩١٨ م جاء في مضمونها:

«إعتمدوا أشد التدابير الثورية بخصوص الأرغفة، الأرغفة! الأرغفة! وإلا فإن بئير (مدينة) ستهلك»

إنّ شن الحرب على أوكرانيا من طرف الحكم البلشفي كانت نتيجة لدوافع إيدولوجية بجنب الدوافع الاقتصادية. و لقد شرع البلشفيون في عام ١٩١٩ م في تجسيد الأيدولوجية الشيوعية في منهجية حكومية (ولقد أطلق عليها ب«المنهجية الحربية»). و تقع هذه السياسة في ما يدعى بتاميم المنظومة الإنتاجية الصناعية، القضاء على العلاقات السوقية، و تعويضها بسياسة الرقابة والتخطيط الحكومي، الديكتاتورية الغذائية، تجنيد طاقات العمالة العمومية بشكل أخذ طابع الإرهاب عبر التعبئة القسرية. و قد طبقت الآلة الشمولية في ١٩١٩ م برنامج «الرقابة الغذائية»، حيث كان على الفلاحين والمزارعين تقديم الحبوب والمنتجات الزراعية للدولة، تاركين لأعضاء العائلة القيمة الدنيا لسد إحتياجاتهم اليومية من الغذاء فقط، حيث كان أهل المزارع يقدمون منتجاتهم - الحبوب خاصة - للدولة بأسعار جد منخفضة محددة من طرف الدولة السوفياتية. وفي حقيقة الأمر كانت الدوائر الحكومية المعنية تأخذ - تصادر - الغذاء

تداعيات حملة التجويع القسري في أوكرانيا

تعد ضحايا حملة التجويع (المعروفة كذلك بالجماعة) بالملايين من الأرواح. فحسب تقدير المؤرخين والديمغرافيين، فإن عدد الضحايا المباشرة وغير المباشرة من حملة التجويع يصل إلى ثمانية ملايين شخص.

و لقد بلغت سياسة القمع الشمولي ذروتها في شتاء ١٩٣٣ م، عندما هلك يوماً مئات الآلاف من الأرواح البريئة من جراء حملة التجويع، و الفاجعة الكبرى تمثلت في هلاك عدد كبير من الأطفال. و أملاً في النجاة كان الفلاحون يجأهون أسوار وسيارات كتائب المخابرات السوفياتية مع أطفالهم إلى المدن، تاركين أباهم بالقرب من البيوت أو في الشوارع. و أغلبية الأطفال توفوا في الشوارع من الجوع والأمراض، لأن البيوت كانت مكتنزة بهم والغذاء لم يكن كافياً. و نتيجة لسياسة التجويع لم يتمكن أكثر من ثلثي التلاميذ الجلوس في مقاعد الدراسة في كثير من المناطق الأوكرانية في بداية الموسم الدراسي، أيلول ١٩٣٣ م.

فالنكبة لم تؤدي فقط إلى القضاء المادي على الملايين من الأوكرانيين، بل إختل التوازن الحياتي للمواطنين على مر كثير من السنوات التي جاءت بعد هذه الفعلة التاريخية.

«أنا أتذكر ١٩٣٣ م. كانت جريمة إبادة جماعية!

هلك بول سوخوي تحت أثر التجويع خلال فصل خريف واحد. و لقد قام الأولاد الكبار بأكل إخوانهم الصغار في عائلة الحداد بولاتا. أما زملائي في القسم من عائلة كبسيل القاطنين ديار بريوسوف، كانوا جد متوفقين في مادة الرياضيات: اليوم حضروا إلى الدراسة، وفي الغد لم يأتوا - مات الإثنان. أما مصنع اللحوم بمنطقة هاليشنا كان يبيع منتوجه إلى الخارج.

لا. هذه جريمة و ذنب ستالين ملدى الحياة، ولا يمكن تبرير فعلته هذه»

من ذكريات الكاتب أوليس هونتشار

«في هذه السنة، عاشت أوكرانيا في مرحلة حرجة، مجاعة كبيرة حلت بها. وبتعبير السلطات: إنتصار النظام الإشتراكي على النظام الفلاحي

يلزم متابعة الشخصيات الأوكرانية الفذة». وفي شهر أيلول من نفس العام أصدرت الخابرات الأوكرانية السوفياتية تعليمات أخرى حول «الإنفصالية الأوكرانية»، التي تعتبر مكملاً للتعليمات السابقة. ولقد إهتم رجال الأمن بالنشاط الثقافي للنخب الأوكرانية، معتبرين أباهما إبداءاً للنشاط السياسي المناهض للحكم البلشفي. فالخابرات السوفياتية تعالج المنهجية القومية للمجتمع الأوكراني، في الدرجة الأولى، ك«نشاط شوفيني في تربية الأرياف تدفع بالحد على موسكو». ولهذا السبب قررت السلطة المركزية «تنسيق العمل في الأرياف بنشاط النخب المثقفة».

ولذلك نجد في وثائق وأرشيفات الخابرات السوفياتية، بأن السلطة المركزية تعامل حركة النخب المثقفة التحررية ونشاط الفلاحين والمزارعين كظاهرة واحدة. وحسب الإفادات الواردة من المتعاونين مع الخابرات السوفياتية، فإن هذا النشاط القومي بدأ يتوغل في صفوف الجيش السوفياتي. فمثلاً مسؤول قسم العمليات لدى الخابرات السوفياتية أولسكي كتب في تقريره السري حول «تصعيد الولاء للفلاحين في أواسط الجيش» في ٢٤ يناير ١٩٢٨ م قائلاً: «في أوكرانيا، إلى جانب تصعيد الولاء للفلاحين والمزارعين [في الجيش]، نلاحظ تفعيل التوجهات القومية في أوكرانيا. والقضية الأوكرانية ترتبط بالقرار القومي لموسكو».

وقد تضمنت الوثائق التحليلية لأجهزة الإستخبارات السوفياتية إفادات حول التعبئة القومية للأوكران، والتي ستؤدي إلى إندلاع المقاومة. وبذلك أدركت السلطة المركزية في موسكو بأن الوضع في أوكرانيا جد هش على إمتداد العشرينات من القرن العشرين، وهذه المسألة تهدد بتفعيل الميول القومية في أوكرانيا. ولذلك فإن تجسيد السياسة الاقتصادية الجديدة والإنتقال إلى العلاقات غير السوقية في عام ١٩٢٨ م، التي تعتمد خصوصاً على مصادرة الحبوب من الفلاحين والمزارعين (انتهجت هذه السياسة في ١٩٢٨ م)، والتي واكبتها حركة مقاومة بطابع قومي في الإرياف الأوكرانية خصوصاً.

وعلى إمتداد عام ١٩٢٨ م وبداية الثلاثينات مارست السلطة البلشفية المركزية سياسة الإعتقالات لممثلي النخب الأوكرانية المثقفة بحجة قضايا مفبركة وملفقة بدعوى أنهم يمارسون نشاطات باطنية مهدامة ضد الدولة السوفياتية. ولقد إنتهى الأمر إلى تلفيق قضية ما يدعى ب«الإتحاد التحريري لأوكرانيا» (١٩٢٩ - ١٩٣٠ م). فمفبركة هذه القضية وعدة قضايا أخرى (منها «المركز القومي الأوكراني»، «المنظمة الحربية الأوكرانية» وغيرها)، إن دلت على شيء، فهي تدل على التوجه المعادي لأوكرانيا من طرف المنظومة السوفياتية القمعية.

الحملة التعاونية - مأساة الريف الأوكراني:

إن شن إهجوم على الإرياف الأوكرانية بدأ بالقضاء على أفضل العادات والتقاليد المعتمدة في الفلاحة والزراعة الموروثة أب عن جد، والتي اطلق عليها الآلة البلشفية القمعية تسمية (النظام الكولايكي). ولقد إنتقلت سياسة القمع ضد طبقة المزارعين الغنية في ١٩٢٨ م. وقد تم نفي أغلبية ممثلي هذه الفئة إلى الشمال، وأطلق على هذه العمليات بحملة (فك الكولاك)، حيث هلك الكثير منهم في المنفى بالمنطقة الشمالية لقساوة ظروف الحياة فيها. فحسب البيانات الواردة عن مصلحة الإحصائيات للجمهورية الأوكرانية السوفياتية، فقد تم في وسط الثلاثينات من القرن العشرين ترحيل ما يقارب ٢٨٥ ألف عائلة بتعداد يصل إلى المليون شخص خارج حدود الجمهورية. فممارسة سياسة فك الكولاك للجار جلب الرعب على الفلاحين والمزارعين الآخرين.

وقد إنتقلت حملة تشيكل المؤسسات التعاونية على نطاق واسع في الإرياف في ١٩٢٩ م، وبذلك تم القضاء على منظومة فلاحية كاملة موروثه عن الأجداد في أوكرانيا.

وكل عائلة مزارعة تخترط في المؤسسة التعاونية (الكالخور)، كان عليها تقديم كل معداتها وآليات الممارسة الزراعية للدولة، الخيل، الثيران،

دون تقديم أية تعويضات للفلاحين ولأفراد أسرهم. وقد واجهت هذه السياسة الإجبارية بخصوص تقديم المنتج من الغذاء بمحاولات المقاومة وعدم الإمتثال لأوامر السلطة من طرف الفلاحين. ونلس إزدواجية العلاقة بين السلطة البلشفية والفلاحين المتجسدة في الحرية الشخصية من جهة، والإجبار الشيوعي من جهة أخرى. وفي النتيجة عرفت أوكرانيا في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢١ م حملة مقاومة للنظام البلشفي من طرف مئات المعارضين والمناضلين الأوكران من أجل الحرية، الذين إتحدوا في فرق وفصائل مقاومة.

فقد كانت سياسة «الشيوعية العسكرية»، المتجسدة في إستحواذ المنظومة الشيوعية على الحرية الفردية، السبب الأساسي في حملة التجويع للفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م، التي شهدتها أوكرانيا والمناطق الجنوبية من روسيا. ولقد وقف النظام الشيوعي أمام خطر إنبهار المنظومة الاقتصادية وحرب شاملة من طرف الفلاحين والمزارعين. وفي تلك الظروف، إضطر لينين والرفقاء البلشفيين إلى التراجع عن التوجهات والخطة المرسومة، واللجوء إلى ما يدعى ب«السياسة الاقتصادية الجديدة» (و يرمز لها ب«نيب»). الإنتقال من سياسة التسيويق (تبادل السلع بالمال) إلى السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب)، يعالج تحفة (تكتيك) تراجع عن حملة تأسيس النظام الشيوعي. ولقد كتب فلاديمير لينين عن تلك المرحلة في ١٩٢٢ م مايلي:

« كان من الخطأ الظن بأن السياسة الاقتصادية الجديدة ستجعل حداً للإرهاب. و سنعود مرة أخرى إلى الإرهاب - الإرهاب الاقتصادي»

الزحف على أوكرانيا:

الثورة القومية للفترة ١٩١٧ - ١٩٢٠ م ، ظهور دولة على أسس قومية أثرت على مستوى الوعي القومي للفلاحين، المشكلين لنسبة ٨٠,٨ بالمئة من تعداد السكان في الجمهورية الأوكرانية الاشتراكية السوفياتية.

لقد منحت السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب)، للفترة الممتدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٨ م، للفلاحين إمكانية الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي، الذي ألحقت به الحرب ضرارا كبيرا، لا سيما الحرب التي شنها النظام الشيوعي، حيث إرتفع حجم الحصاد للحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى، والمواشي بالضعف في هذه الفترة، وتطورت في أوكرانيا منظومة فلاحية محلية، والتي يطلق عليها إسم منظومة العزب (الخوترات)

ولكن النظام الشيوعي بدأ يقوى، وفي نتيجة الصراع الحزبي الداخلي تمكن الرفيق جوزيف ستالين من تبوأ رأس هرم الحكم الشيوعي البلشفي، حيث تمكن من تركيز السلطة في يديه - إستلم ستالين سلطة مطلقة على الإتحاد السوفياتي. إن تعزيز النظام الشمولي وتقوية مقوماته على حساب الإمتيازات القومية، الثقافية، الاقتصادية و الإجتماعية الموروثة سابقاً بالنسبة للأوكران. وقد أصدر مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر في أواخر عام ١٩٢٧ م قراراً يقضي بتعزيز سياسة تجسيد المؤسسات التعاونية في الأرياف، مهد الفلاحين والمزارعين. فقد قام الحكم الشيوعي بتوقيف ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة في ١٩٢٨ م. وبدأت سياسة القمع الغذائي تجسد على أرضية الواقع بداية من يناير ١٩٢٨ م

كانت أوكرانيا المسألة الرئيسية التي تتقلق الكرملن، حيث عاجلت القيادة في موسكو النخب القومية في أوكرانيا، الشريحة الفلاحية التي تمتعت بإستقلالية ووعي قومي عميق، كخطر يهدد بالإتحاد السوفياتي كدولة. فالنخبة المثقفة في أوكرانيا دوماً كانت محل مصدر للخطر على النظام الشمولي، حيث تواجد أقطاب النخب الأوكرانية دوماً تحت رقابة ثابتة من طرف أجهزة الخابرات السوفياتية. وبداية من العقد الثاني للعشرينات من القرن العشرين، عرفت أوكرانيا موجة عدوانية، حيث صدرت تعليمات صارمة في شهر مارس ١٩٢٦ م في أجهزة الخابرات السوفياتية بخصوص ما يعرف وقتئذ ب«الرأي العام الأوكراني»، و تضمنت بانه: «لا يتوجب مراقبة فقط الرأي العام الأوكراني، ولكن

والمواشي. ولقد صادرت الدولة من الفلاحين أعلى وأثمن شيء لديهم - أراضي آبائهم وأجدادهم. وقبل نهاية عام ١٩٣٢ م، تمكنت السلطة البلشفية من تأميم (كلخزة) ما يقارب ٧٠ بالمئة من المزارع، وما يفوق ٨٠ بالمئة من الحقول الخصبية في أوكرانيا.

مقاومة الفلاحين لحملة التعاونية التاممية:

إن سياسة البلشفيين المعتمدة في الأرياف الأوكرانية إستفزت الفلاحين إلى المقاومة وعدم الإمتثال لأوامر السلطة المركزية. وفي عام ١٩٣٠ م تحولت هذه الإستفزات إلى مقاومة جماعية للسلطة في كل الأرياف الأوكرانية، حيث بدأ الفلاحون في الخروج من المؤسسات التعاونية، و إستعادوا ممتلكاتهم ووسائل عملهم، كما قاموا بتحرير زملائهم المحجوزين في محافر مؤسسات الأمن. وقد سجلت محاولات المقاومة المسلحة التي كانت تمارس تحت شعار الوطنية والعدالة الإجتماعية.

وقد كتب مسؤول جهاز المخابرات للجمهورية الأوكرانية السوفياتية الرفيق باليتسكي في ١٦ مارس ١٩٣٠ م:

تمويت أوكرانيا خلال الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م

«لقد قدمت بالأمس إلى منطقة تولتشينسكي، التي إستولت عليها الإضطرابات و الإنتفاضات [...] وحاليا سادت الإضطرابات في ١٥٣ قرية، وفعليا تم طرد السلطة السوفياتية من ٥٠ قرية، حيث تم القضاء على كل المؤسسات التعاونية (الكالخوزات) في معظم القرى والأرياف للمنطقة. وحتى ان عناصر مسلحة حفروا خنادقاً حول بعض الأرياف، وهم يهتفون وينشدون: «أوكرانيا لم تمت بعد» (وهي السطور الأولى من النشيد الأوكراني الحالي) [...] وفي منطقة مياستكوفسكي واجهنا مقاومة مسلحة من طرف سكان قريتي هارياشكوفكا والبيانكا، ولقد تبادلنا النيران لمدة ثلاث ساعات. فحسب معلوماتنا تسللت إلى الغابات المجاورة فرقة المقاومين المسلحين بالفؤوس والمدار، متكونة من ٥٠٠ شخص، من قرية بالانوفكي الكائنة بمنطقة برشادسكي الأوكرانية. ولقد قُنا بتقسيم المنطقة إلى قطاعات من أجل تسهيل العمليات التي تقوم بها مجموعة مسلحة من الشيوعيين وكُائب المخابرات السوفياتية. وإستلنا أمراً بإخماد المقاومة».

«إهتموا كثيراً بأوكرانيا [...]»، و إتخذوا كل التدابير الصارمة لعزل الدبلوماسيين المدعمن والعنفين، ومعالجة هذا الأمر بتقديم حلول شيوعية».

فالساسة الشيوعية في أوكرانيا إتخذت طابعاً نظامياً وكانت موجهة إلى توفير ظروف قاهرة متمثلة في تجويع الملايين من المواطنين - في البداية إعتمدت السلطة البلشفية طريقة مصادرة الغذاء، وتم عزل السكان لكي لا يتيح لهم الإنتقال خارج حدود أوكرانيا بحثاً عن الغذاء. وبالفعل تجسدت هذه السياسة في خريف عام ١٩٣٢ م، والتي يمكن إعتبارها جريمة إبادة جماعية للقومية الأوكرانية وفقاً لما جاء في نص المادة الثانية من الإتفاقية حول الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ م

لقد نظمت في أوكرانيا ما يقارب أربعة آلاف إنتفاضة بمشاركة ١,٢ مليون فلاح و مزارع في غضون عام ١٩٣٠ م

تداعيات سياسة المنظمات العمومية:

لقد شهد قطاع الفلاحة في الأرياف الأوكرانية تراجعاً معتبراً في بداية ١٩٣٠ م، حيث إنخفضت أحجام المنتوج الزراعي بشكل كبير في أعقاب تراجع مردود اليد العاملة. ولكن السلطة حاولت الحصول على كمية كبيرة من الحبوب دون أن تراجع سياستها، مبررة فشلها في تحقيق أهدافها المنشودة بالعمل التخريبي الذي يمارسه المزارعون إتجاه السلطة البلشفية في الأرياف.

خملة جمع حصاد الحبوب التي إنطلقت بها السلطة المركزية تحولت إلى حرب ضد الفلاحين و المزارعين. وقد صادرت السلطة الشيوعية من الفلاحين نصف حصادهم من الحبوب لصالح ميزانية الجمهورية الأوكرانية السوفياتية في ١٩٣١ م، وفي نفس العام بدأت الأرياف الأوكرانية تواجه المجاعة على نطاق واسع.

رسالة تلاميذ مدرسة بيتشيرسك الكائنة بإقليم براتسلافسك حول الجوع:

«أرسلت موسكو في خريف تلك السنة لجنة حكومية بصلاحيات فوق العادة برئاسة الرفيق مولوتوف إلى أوكرانيا. وقد دارت عجلة القمع البلشفية بشكل كامل إزاء الفلاحين في أوكرانيا. وفي ٥ نوفمبر ١٩٣٢ م قام الرفيق مولوتوف وأمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لأوكرانيا السوفياتية الرفيق ختايفيتش بإرسال تعليمات إلى مسؤولي اللجان المحلية، يطلبان

رسالة تلاميذ مدرسة بيتشيرسك الكائنة بإقليم براتسلافسك حول الجوع:

«أول نوفمبر ١٩٣١ م

إلى الوالدين الإغزاء! نحن تلاميذ مدرسة بيتشيرسك الكائنة بمنطقة براتسلافسك نطلب منكم المساعدة لأننا نعاني من الجوع. نحن نريد تحصيل العلم، ولكن الجوع جعلنا عاجزين على السير. أصحاب الكالخوزات

فيها التنفيذ العاجل والصارم للقرار الصادر في ٧ أغسطس ١٩٣٢ م، القاضي بـ«التأديب الصارم للعناصر الإجرامية العاملة في المؤسسات التعاونية العمومية».

«ارتفع عدد الوفيات في بداية الأمر [...]»، وفي بعض القرى المتضررة من المجاعة وصل عدد الوفيات إلى عشرة حالات في اليوم. في هذه القرى عدد كبير من البيوت مسمرة ومخشبة، وفي أغلبها نرى الفلاحين منبطحين وهم غير قادرين على تنفيذ أي عمل...»

مقطع من رسالة الأمين الأول للمجلس التنفيذي للحزب الشيوعي لإقليم فينيتسا الرفيق تشيرنيافسكي

موجهة إلى س. كوسبور مؤرخة في ربيع ١٩٣٣ م.

«ارتفع بشدة عدد الفلاحين المزمين على شوارع مدينة خاركوف من الجوع، فإذا تم التقاط موتى المجاعة من الشوارع في شهر فبراير ٣١ شخص، وفي شهر مارس - ٦٨٩، وفي شهر أبريل - ٤٧٧، فإن شهر مايو تم التقاط في عشرته الأولى ١٨٢ شخص، وفي العشرة الثانية - ٣٠٠ شخص، أما في العشرة الثالثة - ٥١٠ شخص. والمجموع: ٩٩٢. وخلال الأيام الثلاثة من شهر يونيو بلغ عدد الموتى ١٩٦».

من تقارير رئيس قسم المخبرات لإقليم خاركوف في جمهورية أوكرانيا السوفياتية الرفيق ز. كانسيلسون

نظام «الألواح السوداء»

فن أجل التنكيل من الفلاحين، إتمدت السلطة البلشفية طريقة الملاحقة والقمع دون اللجوء إلى القضاء، وذلك بكثافة أسماء المناطق، المجالس الريفية، القرى والمؤسسات التعاونية على «الألواح السوداء» في حال «عدم تنفيذها لخطة جمع الحبوب بالحجم اللازم». إن ضم بعض المناطق السكنية إلى «الألواح السوداء» يعني فرض حالة طوارئ بإتخاذ تدابير صارمة في حقهم. كما يعني ضم المؤسسات التعاونية والأرياف إلى «الألواح السوداء» عزلهم ومصادرة غذائهم، ومنعهم من جلب المواد من المناطق الأخرى، إضافة إلى ممارسة القمع إزائهم، التي غالباً ما كانت بمثابة الحكم بالإعدام للسكان، فقد أدخل الرفيق كاغانوفيتش ممارسة «الألواح السوداء» في كوبان، ومباشرة بعد ذلك، تبنت اللجنة الخولة بصلاحيات فوق العادة والمكلفة بشؤون جمع المحاصيل من الحبوب هذه الطريقة في ١٨ يناير ١٩٣٢ م. وقد قام المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي بإعتماد سياسة «الألواح السوداء» بخصوص المؤسسات التعاونية التي لا تفيذ مطالب السلطة بشأن جمع الأحجام اللازمة من الحبوب. وقد طبقت ممارسات قمع صارمة في حق الأرياف والمؤسسات التعاونية التي لم تقم بتنفيذ برنامج الحبوب لصالح الدولة البلشفية: طوقت الأرياف، توقف تمويلها بالمواد الغذائية والسلع، حظر طحن الحبوب للحصول على الدقيق، وفرضت غرامات طبيعية على الفلاحين والمزارعين. حيث قامت السلطات السوفياتية بتصفية الأرياف من «نشاط المؤسسات العمومية» السياسيين.

أعلم الرفيق كوسبور جوزيف ستالين في ٦ ديسمبر ١٩٣٢ م بأن السلطات المحلية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية أوكرانيا السوفياتية قامت بضم ستة أرياف كبيرة إلى «الألواح السوداء» كائنة في عدة أقاليم أوكرانية: قرية فيربكي بمنطقة بافلوغرادسكي؛ قرية غافريلوفكا بمنطقة ميخوفسكا الكائنة وقتئذ بإقليم دنيبروبيتروفسك؛ قرية ليوتينكي بمنطقة هاديانسكي و قرية كاميني باتوكي الكائنة بمنطقة كريمينتسوك الكائنة بإقليم خاركوف؛ قرية سفيتوترويسكي بمنطقة ترويسكي و قرية بيسكي الكائنة حينها بإقليم أوديسا.

كما أعلم الرفيق كوسبور جوزيف ستالين في ٨ ديسمبر ١٩٣٢ م بأن السلطات المحلية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية أوكرانيا السوفياتية أصدرت قراراً يقضي بضم ست قرى إلى «الألواح السوداء». وبموجب كل القرارات التي إتخذتها السلطات المحلية والإقليمية، واصلت السلطات السوفياتية ممارسة منهجية «الألواح السوداء» في بعض القرى إلى نهاية عام ١٩٣٣ م. وإلى جانب القرى والمؤسسات الفلاحية

في ١٨ نوفمبر ١٩٣٢ م، وتحت ضغط الرفيق مولوتوف، تقوم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بأوكرانيا السوفياتية بإصدار قرار «حول تفعيل برنامج مصادرة الحبوب من الفلاحين». وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ م تقوم الحكومة الأوكرانية السوفياتية بإصدار قراراً مماثل للقرار السابق. وعموماً هذه القرارات تشمل أيضاً فرض الغرامة الطبيعية على الفلاحين غير الممثلين لتعليمات السلطة المركزية بخصوص «برنامج مصادرة الحبوب لصالح الدولة»، حيث يجبر الفلاحون على تعويض - تغطية الديون المترتبة أمام الدولة - ما لم يتم تقديمه من الحبوب بغذائهم وبمواسيهم. وقد ألزمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي في شهر ديسمبر ١٩٣٢ م القيادة الأوكرانية بإخراج كل إحتياط الحبوب من الأرياف الأوكرانية، وحتى ما تبقى من البذور لحساب الدولة تغطية لما توجب عليهم وفقاً لخطة السلطات السوفياتية.

ورغم أن الفلاحين الأوكران واصلوا في معانتهم أمام حملة التجويع، فإن السلطة البلشفية واصلت في نشر الأفكار والإشاعات بأن المزارعين يعارضون سياسة الكلخزة (المؤسسات التعاونية) وإحباط مساعي السلطة الشيوعية في جمع الحبوب. فعلى سبيل المثال أكد الرفيق ختايفتش بأن نسبة تتراوح من ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الفلاحين والمزارعين، العاملين ضمن المؤسسات التعاونية، أخفوا الحبوب عن مفتشي السلطة البلشفية. وقد أرسل جوزيف ستالين برقية إلى الفلاحين الأوكران في ١ يناير ١٩٣٣ م، جاء في مضمونها تهديد صارم لهم بـ«إعتماد سبل شديدة لمعاقبتهم» على خلفية عدم إمتثالهم لأوامر البلشفيين، القاضي بتقديم محصول الحبوب لحساب الدولة السوفياتية. وبموجب هذه البرقية إتهم البلشفيون الفلاحين والمزارعين الأوكران في عمليات التخريب والإحباط لبرنامج جمع المحصول من الحبوب، الأمر الذي خول السلطة السوفياتية بالقيام بحملات تفتيش ومصادرة إحتياط الغذاء.

فبرقية ستالين الصادرة في اول يناير ١٩٣٣ م تجسد بمضمونها تهديداً وإنذاراً، الأمر الذي يؤكد إعتداد السلطة البلشفية بطريقة التجويع الموجه ضد الأمة الأوكرانية. وهذه السياسة هي طبق الأصل لما جاء في إنذار فلاديمير لينين الصادر في ٣ أكتوبر ١٩١٧ م للرادا الأوكرانية المركزية. تجدر الإشارة إلى أن لينين وقتئذ قدم للرادا الأوكرانية المركزية مدة ٤٨ ساعة لتنفيذ شروط قاهرة، الأمر الذي أدى في آخر الأمر إلى تفاقم الأزمة بين روسيا وأوكرانيا إلى درجة إعلان الحرب بين الطرفين.

ومن أجل مصادرة الغذاء قامت السلطة البلشفية بتشكيل فرق وفصائل خاصة من النشطاء (التي أطلق عليها اسم فصائل السحب)، حيث قاموا بتفتيش ومصادرة الغذاء في البيوت الأوكرانية (خاصة في الأرياف والحقول). وقد قام أحد مراسلي جريدة «الريف السوفياتي» وقتها بوصف ممارسات هذه الفصائل بإقليم أوديسا الأوكراني (حالياً إقليم كيروفاغراد) في شهر ديسمبر ١٩٣٢ م: «كانت هذه الفرق تنتقل من ضيعة إلى أخرى وتأخذ ما تشاء من الغذاء، دون أن نعلم إلى أين تحوله - وحدث أن قامت بمصادرة كل الغذاء، فإذا إمتنع صاحب البيت على الإمتثال لأوامرهم، قاموا بحجزه و ثم صادروا كل ممتلكاته. وفي حال الإمتناع عن تقديم الغذاء يقومون بالضرب المبرح، وحتى أنهم يمنعون الفلاحين من الدخول إلى بيوتهم، ومنهم من يقوم بتكسير الأبواب. فإذا إشتري صاحب البيت الرغيف، إتموه باختلاسه من المؤسسة التعاونية، وعقاباً له قاموا بمصادرة كل إحتياطه من الكرنب والخيار و كل شيء من القبو».

وقد أدت هذه السياسة إلى هلاك أغلبية سكان أوكرانيا نتيجة التجويع، وقد توفي بسبب الجوع مئات الآلاف من الأرواح، والتي بقيت على هذا الحال حتى موسم الحصاد الجديد.

التعاونية، واصلت السلطات السوفياتية ضم المجالس الريفية التي وحدت عددا من المؤسسات التعاونية والضيعات، وفي بعض الحالات مناطق كاملة مع السكان.

إنّ ضم المؤسسات الفلاحية التعاونية، القرى والأرياف، ومناطق كاملة إلى «الألواح السوداء» يعني عزلهما الكامل، مع مصادرة كل الغذاء، الأمر الذي يساوي بمضمونه حكماً بالإعدام للسكان القاطنين والعاملين بها.

عزل أوكرانيا السوفياتية و كوبان:

لقد أتمتت علامات المجاعة في أوكرانيا في بداية ١٩٣١ م، وبانحسار في ربيع ١٩٣٢ م، عندما هلك ما يقارب مئة ألف شخص، ولكن لم تسجل بعد الملايين من الضحايا في تلك الفترة، لأنّ سكان المناطق المتضررة من المجاعة في بداية ١٩٣١ م وفي ربيع ١٩٣٢ م لجأوا إلى مغادرة أماكن سكنهم بحثاً عن القوت. فمثلاً في ربيع عام ١٩٣٢ م غادر منطقة زينوفيفسكي ثلث سكانها - ٢٨ ألف شخص. فتاريخ الإحصاء الأوكراني الحديث يجزم على مغادرة ما لا يقل عن ثلاث ملايين نازح في ربيع ١٩٣٢ م. وحتى بعد مرور المرحلة الحرجة للمجاعة، فقد كتب جوزيف ستالين، وهو غير راض على ما يجري، للرفيق كاغانوفيتش في يونيو ١٩٣٢ م، أن مئات الآلاف من الفلاحين الأوكران نزحوا نحو الشطر الأوروبي للإتحاد السوفياتي وهم يروجون بجدتهم لما حصل في أوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى تهافت وتراجع المؤسسات الفلاحية التعاونية.

ولقد تغيرت الأمور بشكل جذري في عام ١٩٣٣ م. فقد عارضت السلطات الانتقال الحر للمواطنين. وبموجب قرار ستالين المؤرخ في ٢٢ يناير ١٩٣٣ م حظر الانتقال لسكان جمهورية أوكرانيا وكوبان إلى المناطق الأخرى للإتحاد السوفياتي بحثاً عن رغيف الخبز. وقد منعوا على الفلاحين الأوكران شراء التذاكر في القطار وعبر النقل النهري (البحري) للسفر، حيث وضعت حواجز في الطرق من طرف كتائب المخابرات السوفياتية وتم حجز كل شخص يقطع الحدود وعاودته إلى الداخل (أوكرانيا وكوبان). وقد تم إلقاء القبض على ما يقارب ٢٢٠ ألف فلاح خلال شهر ونصف الشهر الأول مباشرة بعد إصدار قرار ستالين. منهم ١٨٦ ألف تم إرجاعهم إلى القرى لمواجهة الجوع والهلاك.

وبعد ذلك، شرعت السلطات في غلق الطرق المؤدية إلى اليلدن لكي لا يتدفق إليها الجائعون من الأرياف والقرى. وبشكل فعلي تم ضم كل أوكرانيا إلى «الألواح السوداء».

حظر المعلومات والأخبار

لقد حجبت السلطة السوفياتية فعلة التجويع بطريقة إجرامية. فلم يعلن بشكل رسمي عن تلك النكبة والمأساة. لم توجد المجاعة بشكل رسمي. فقد حرفت السلطة السوفياتية الحقيقة للرأي العالمي بشكل متعمد. وفي شهر يناير ١٩٣٢ م صرح وزير الشؤون الخارجية للإتحاد السوفياتي عن عدم وجود المجاعة، حيث رفض النظام البلشفي المساعدات الخارجية

فالنظام الستاليني حاول حجب فعلة التجويع ليس فقط عن العالم الخارجي، ولكن عن الخلف داخل الإتحاد السوفياتي.

في ١٦ فبراير ١٩٣٣ م، في الوقت الذي توفي من الجوع مئات الآلاف من الفلاحين، صدر قرار: «يحظر حظراً باتاً لأي مؤسسة مهما كانت القيام بمجرد عدد ضحايا المجاعة عدى أجهزة المخابرات السوفياتية (جي بي او)».

ولقد فرض على المجالس الريفية عدم ذكر سبب الموت في تقاريرهم، وذهب الأمر بهم إلى أنه صدر قرار موجه إلى مؤسسات التسجيل المدني

في ١٩٣٤ م يقضي: أن كل سجلات الموتى بمؤسسات الحالة المدنية للفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م يجب أن ترسل إلى مرافق خاصة (حيث تم إتلاف أغلبها).

وقد بينت حملة الإحصاء للسكان لعام ١٩٣٧ م نقصاً معتبراً في تعداد المواطنين، حيث مرست سياسة قبيحة في حق قيادة اللجنة المركزية للإحصائيات، وقد تم طمرت السجلات ضمن أرشيفات خاصة لعدة سنوات. وقد حظرت المعلومات التي تكشف النقاب عن حملة التجويع في الإتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٨٧ م

إنّ الممارسات المعتمدة بخصوص حجب حقائق المجاعة، تؤكد السياسة الإجرامية لنظام ستالين الشمولي الموجهة إلى تنظيم حملة التجويع

من مذكرات الكاتب أوليس هونشارا:

«استمّل قسم المراقبة الإعلامية عملاً أدبياً يتضمن موضوع المجاعة في فترة ١٩٣٣ م. فبقي العمل الأدبي ضمن الأدرج لمُدو طويلة. و مرة إرتب أحدهم أن يسأل: لماذا لم ينشر العمل؟ فأجاب موظف قسم الرقابة الإعلامية الحكيم قائلاً: فقدت أخي وأختي من المجاعة، وقد توفوا. ولكن لم توجد هناك مجاعة! لماذا؟ لأنه لم يكن أثر للفظ «المجاعة» في وثائق تلك الحقبة. إذن، بالنسبة لنا لم تكن هناك مجاعة. لم تثبت أي حقيقة عن ذلك...»

إنّ الممارسات المعتمدة بخصوص طمر حقائق المجاعة، تؤكد السياسة الإجرامية لنظام ستالين الشمولي الموجهة إلى تنظيم حملة التجويع.

مذنبو المأساة

إنّ المسؤولية على هلاك ملايين الأوكران نتجة حملة التجويع تقع كلية على عاتق المسؤولين الحزبيين الكبار وعلى قيادة الإتحاد السوفياتي، وبانحسار يتحمل المسؤولية يوسف ستالين، الذي كان ملها بما حصل في أوكرانيا إبان الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م. والذي أرسل إلى الجمهورية (أوكرانيا) لتشديد الآلة القمعية أولاً للرفيق ف. مولوتوف و ثم الرفيق ب. بوستيشوف. فالأخير لم يقيم فقط بمصادرة الغذاء ولكن نفذ أمر «تصفية» أوكرانيا من «البيتلورين» و «القوميين الأوكران». وقد وصلت درجة القمع في أوكرانيا خلال الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م من حيث الوهل ما عرف بحقبة الإرهاب العظيم لفترة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ م. وحسب البيانات الرسمية الواردة؛ فقد تم إعتقال عدد كبير من الأوكران في عام ١٩٣٣ م، أكثر مما أعتقل في عام ١٩٣٨ م.

ولذلك نجد الرفيق بوستيشوف يكتب تقريراً عن خدمته (نشاطه) في عام ١٩٣٤ م ويأتي في مضمونه: «أن العام الماضي ١٩٣٤ م في أوكرانيا، كان عام القضاء على الحركة القومية المعادية للثورة».

إفادة شهود عيان

«كانت المجاعة مُصطنعة. ولقد توفي في قريتنا ٥٠٠ شخص، وبالقرية المجاورة - حوالي ٧٥٠ شخص. تناولنا القاقلي، الأعشاب، وقد نفقت الحيوانات وأخذنا في أكلها. كان أبي رئيس المجلس الريفي، وقد أمر العمال بتقديم أهل القرية كأس الطحينة السوداء لكل شخص. وقد تم إعتقاله على تقديمه الطحينة السوداء للسكان في اليوم الثاني. بقي أبي على قيد الحياة، ولكن أمي ماتت من الجوع».

ميخوليفسكي فيكتور بيتروفيتش، قرية ليتفينوفكا بمنطقة جاشكيف في إقليم التشيركاس.

صّبها بالرمل. كما جائعين. كنت مع أمي نقبل إلى القمامة لأخذ ما توفر لتناولها. و كانوا ينهالون علينا ضرباً مبرحاً بالعصا.

خرسون - مدينة شاطئية، ولقد رأينا كيف حملوا الحبوب على متن السفن إلى تركيا. وقد حصل وأن ضربت العواصف البحرية بالصنادل بعرض الموانئ، وفي النتيجة تسحب الرياح على متن الامواج الحبوب إلى الشاطئ. حيث كانوا يصبون على الحبوب البنزين و حرقه. حيث بلغ إرتفاع ما تبقى من الحبوب متراً، فقد إلتهب كل الشاطئ».

بوتيرايكو إفدايكا ميخائيلوفنا، من مواليد ١٩٢٠ م.

«لقد أهانوا الناس البسطاء. وأخذوا منهم كل شيء: الخليل، المسلفات، الحراث، العربية، أخذوا من الناس الرجين. في سنوات المجاعة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م قدم الخول بصلاحيات فوق العادة الرفيق إيسيف، حيث كان مفوضاً بمصادرة كل شيء من الناس ونقله بعيداً. يقول أن البلد فقيرة. فن لا يسلم ما لديه، فسيذكر السلطة السوفياتية بعد مائة سنوات بجنب التابوت».

كونوفول فيرا ميتروفانوفنا، من مواليد ١٩١٨ م، قرية هنيغان بمنطقة تيفريف في إقليم فينييتسا.

«لقد نجت عائلتها بفضل مقبرة الحيوانات. فعندما يموت الخليل من الجوع بالحقل التعاوني (الكلخوز)، فيقوم أبي بوضع إشارة عليها، وفي الليل يتسلل مع إخوتي ليقطه نغذاً ويقدم بالغنيمية إلى البيت. فتقوم أمي بنقعها في الماء خلال يومين أو ثلاثة أيام لكي تزول الرائحة الكريهة. و بعدها نطبخ اللحم ونأكله. وحتى لحم الخليل لم ينقدنا: فقدت توفت من المجاعة الأخوات الصغيرات: أنا، لوبا، ناتا و ثم أخي ميخائيل، و بعد ذلك أمي. ولقد بقي على قيد الحياة أخي بيوتر، أبي وأنا. وقد شرعوا في إرغام أبي على الذهاب إلى الحقل التعاوني (الكلخوز)، ولكي ينضم إلى اللجنة التي تقوم بمصادرة آخر قطعة رغيف من الناس. ولكنه لم يمتثل. و ثم قاموا بإعتقاله ودسه في العنبر، حيث توفي من أثر مرض الإستسقاء. وبقيت أنا وأخي. فكأ على وشك الموت، ولكنهم أخذونا إلى مرفق الأطفال تحت رعاية الدولة».

تكاتشكو هالينا إيفانوفنا، من مواليد ١٩٢٥ م، قرية روفينكي بمنطقة بيتيخات في إقليم دنيبروبيتروفسك.

«لقد أخذ النشطاء كل شيء، حيث أكلوا و شربوا كل ما صادروه. وقد أخذوا الحيوانات، الدجاج، الديوك و كثيراً من المعدات. و لبسوا ما أخذوه منا، فكان اللباس جيداً. عموماً أخذوا ممتلكات الطبقة الغنية لأنه لا يوجد شيء يؤخذ من الفقراء. و قد إعتقلوا الناس و رموهم في السجون بسبب حفنة صغيرة من الحبوب أو بسبب عدة سنابل إلتقطوها من الحقل. و قد أطلق الناس على ذلك القرار بـ«قانون حول خمس سنابل». فلم يسمحوا و طاردوا على ذلك. و صادوا الذرة المتبقية و لم يقدموا شيئاً للناس. و تشعر بالرعب الآن عندما تتذكر تلك الأيام. و قد قتلوا الناس بسبب كأس من الحبوب. و عذبوا الناس بسبب عدة سنابل، حيث رموا بهم في السجون... و قد ساعد الناس بعضهم البعض. و قد طراً و أن وجد الفقراء على عتبة بيوتهم وعاء من الحساء و أرغفة مطبوخة من العشب أو شيئاً ما من الأكل. و هي مساعدة من ناس كرام. و قد حاولوا تقديم هذه المساعدة ليلاً. و إذا رأى أحدهم أو قدمت وشاية، فصيرهم السجن».

بيلا ماريا فيودوروفنا، من مواليد ١٩٢٧ م، قرية بنوذج المدينة بولشايا ألكسندروفسكايا في إقليم خرسون.

«ماتت أمي في أيام المجاعة في عام ١٩٣٣ م، سقطت على الطريق و توفت. و بقي أخي في المهدي، و قد مات من الجوع عقبها. أكلنا القراص، ورقة شجر الزيزفون و النسافة. و قد دفنا الموتى بدون توابيت. و قد شهدت أشخاصاً ملقنين على الأرض أموات. فعندما توفت أمي كان عمر أختي ثلاث سنوات.. و اختي الكبيرة ناهزت سبع من العمر سبع سنوات. توفي كثير من الناس».

كوتشا ماريا يوسفونفا، قرية جيتيكي بمنطقة جاشكيف في إقليم التشيركاس.

«أرادوا خنق أوكرانيا. كان ذلك عام ١٩٣٣ م المرعب. سقط الناس على الأرض مبايثة و هم مشاة. فهم يقبلون إلى بيوتهم، و محصوهم من الحبوب قد صدر. فكي يطلقون عليهم إسم الكولاك (الطبقة الغنية أصحاب المزارع و الحقول - تفسير حول أوكرانيا): أرضهم، شغلهم، خيولهم. و الحكومة أعطت أمر مصادرة كل شيء. و منهم من غادر ناقلًا نفسه من الجوع، و منهم من إختبأ، و منهم من نجا بنفسه، و آخرون شرعوا في العمل بالأرض - كل شيء حصل. و لقد فعلت ذلك السلطة».

إيرمولنكو زينايدة إيفانوفنا، من مواليد ١٩٢٥ م، قرية باكروفسكوي بمنطقة ترويسكي في إقليم لوغانسك.

«في عام ١٩٣٣ م، توفي أبي، أمي، أختي، ثلاثة من إخوتي، و قد دفنوا متفرقين. في الأخير توفي أخرى الصغير، حملناه و رميناه في الحفرة مثل الشمندر. و قد توفي كثير من الناس في كل بيت. مات في بيتنا سبعة أشخاص. و بقيت لوحدي. لقدت تناولت بعض الطعام و بقيت على قيد الحياة. لقد ساعدني الرب. و ليبقوا و لينتظروا! و في قريتنا بقيت على قيد الحياة ثلاث بنات و ولدان من الأطفال. لقد هلك الكثير من الشعب».

سوخاملين ماريا أكسينتيفنا، من مواليد ١٩٢٢ م، قرية لودفينوفكا بمنطقة ماكاروف في إقليم كييف.

«كان عمي (خالي) يحمل صليباً. و كذلك عمتي (خالتي) أيضاً. فكانوا يقدمون إلى كييف، و هناك تواجد «تورغسين» (محل، متجر - ملاحظة حول أوكرانيا). و كانت لدي بقرة، فلم يأخذونها مني لأنني كنت يتيمة. و بقينا على قيد الحياة بفضل ذلك... تنقل بادفودا بقرب القرية، التي على الأرض و هو يقول: «لا تلقي بي في العربية، فانا ما زلت على قيد الحياة». أنا أقول الحقيقة. فقد رموه في الخندق و هم يقولون له: «غدا ستموت». لقد ساد الحزن، و محصول الحبوب يؤخذ إلى أمكنة مجهولة. لقد هلك الكثير من الناس».

كوفتون هالينا هريهوريفنا، من مواليد ١٩١٨ م، قرية بيتشاني بمنطقة زولوتونوش في إقليم التشيركاس.

«في الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م عشنا مع الأسرة في خرسون. و أتذكر الأدوار الطويلة على الرغيف أمام المحلات (المتاجر). قدموا لنا ٢٠٠ غرام من الرغيف الأسود غير المطبوخ محشي بالألياف الجافة. و قد وقفنا في الأدوار من الليل حاملين الأطفال. كانت بطون الأطفال كبيرة منتفخة. لقد رأيت الأطفال الموتى و الأمهات المنتفحات. عاشت أسرنا بالضاحية بالقرب من قمامة المدينة. لقد قدمت الشاحنات محملة باليسكويت، الحلوة، و مختلف السكريات و حتى سمك الرنكة لرميها في القمامة. و بعدها قاموا برشها بالكريوفوس و البنزين، و ثم تم حرقها أو

الأوكرانيين. وتقع هذه الجريمة الشنعاء كلية على عاتق المسؤولين الحزبيين الكبار وعلى قيادة الاتحاد السوفياتي، وبالخصوص بحمل المسؤولية يوسف ستالين، والمسؤولية المعنوية على حملة التجويع تقع أيضاً على عاتق من جاء بعد حكم ستالين من المسؤولين الكبار في الحزب الشيوعي.

وعموماً فقد نفت السلطات رسمياً في الاتحاد السوفياتي وجود فعلة التجويع للفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م حتى نهاية الثمانينات للقرن العشرين. ولكن لم يتمكنوا من إخفاء هذه الجريمة المرعبة. فالناس الذين عاشوا هذه المأساة حفظوا الذاكرة عن تلك التكبئة وحاولوا توصيل الحقيقة للأجيال القادمة.

بعد حقبة ستالين وفي الستينات من القرن العشرين، تمكنت مسألة المجاعة من إقحام جدار الرقابة الإعلامية، وقد قام بعض المفكرين المضطهدين من طرف الآلة السوفياتية من كشف النخبة عن هذه المأساة في أعمالهم وتصريحاتهم العلنية منهم: إ. سفيرستوك، ف. تشيرنوفول، ن. رودينكو وغيرهم. فقد أدت الجاليات الأوكرانية قسطاً كبيراً في قضية المجاعة، وبالفعل برزت على الساحة العلمية الأبحاث الأولى حول إشكالية المجاعة في الخارج بفضل جهد الجاليات الأوكرانية. في ١٩٨٣ م بمناسبة الذكرى الخمسين لمأساة المجاعة نظمت المئات من الفعاليات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا العظمى، النمسا، فرنسا وفي دول أخرى (الحفلات التأبينية، محاضرات، ندوات وتجمعات تظاهرية)، حيث تم إعلام الرأي العام عن مأساة الشعب الأوكراني. ولقد بادرت الجالية الأوكرانية بتشكيل لجنة خاصة مكلفة بدراسة مسألة المجاعة للفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م بالكنغرس الأمريكي. حيث مارست اللجنة المشكلة نشاطها لعدة سنوات وعالجت عدداً كبيراً من الوثائق المرتبطة بحملة التجويع في أوكرانيا. وعلى أساس التحليلات التي خرجت بها اللجنة توصل الباحثين إلى أن المجاعة لم تأت نتيجة الظروف المناخية والطبيعية أو نشاط «طبقة الكولاك التخريبي»، ولكن نتيجة سياسة ستالين القمعية المتعمدة وجواره.

كما اعترفت اللجنة بأن حملة التجويع هي جريمة إبادة جماعية في حق الدولة الأوكرانية والأوكران كأمة. ولقد قدمت اللجنة تقريرها أمام نواب الكونغرس ربيع ١٩٨٨ م. وبشكل مترام عرّف الاتحاد السوفياتي تقلبات جذرية - البريسترويكا (إعادة الهيكلة) والغلاسنست (الشفافية). فلم يبق على الإيديولوجيين السوفيات إلا الاعتراف بحقيقة المجاعة وفتح الإرشيف للباحثين. كما أعلن عن المجاعة في أوكرانيا المستقلة بعد ١٩٩١ م، وبعد ذلك قام المؤرخون الأوكرانيين بعمل جبار (في سياق علمي أكاديمي مؤطر بالقانون الدولي الإنساني ووفقاً للمعاهدات والاتفاقيات الدولية) بخصوص قضية المجاعة (التجويع القسري في إطاره السياسي الإيديولوجي)، حيث نشرت أعمال - كبيرة ومتواضعة - تعالج قضية حملة التجويع للأمة الأوكرانية. وبشكل مترام بادرت الجهة المهتمة بالأمر بقضية تخليد ذاكرة ضحايا هذه المأساة مع جردها، كما جمعت إفادات شهادية عيان الذين عاشوا تلك الأيام المأسوية من تاريخ الأمة الأوكرانية. ولقد توجت مساعي الرأي العام والدولة بإعتراف أن حملة التجويع تعتبر جريمة إبادة جماعية، حيث ساند ذلك مجموعة معتبرة من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

وفي عام ٢٠٠٦ م، وبمبادرة من رئيس أوكرانيا السيد فيكتور يوشينكو، تم تحضير والتصويت على قانون «حول المجاعة في أوكرانيا إبان الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م»، القاضي بأن حملة التجويع هي جريمة إبادة جماعية في حق الشعب الأوكراني، وعلى كل مواطن أوكراني أن يعرف حجم وبعد هذه المأساة، حيث هلك الملايين من أرواح المواطنين في وقت السلم، وإختفت من خريطة أوكرانيا المئات والإلاف من القرى والمناطق السكنية والضيع والبيوت. وليس فقط معرفة وتذكر تلك المأساة، ولكن تلقين ذلك للإبناء والأحفاد. كما يتوجب تقدير وإحترام ذاكرة الضحايا. والسعي بالجهد لكي لا تتكرر هكذا مأساة على الإطلاق.

«تكونت أسرتنا من خمس بنات وولدين إثنيين. فلم يتوفر الرغيف بشكل كاف، وقد خباها أبي في معلف البذور. وفي هذا الوقت، بدأت فصائل النشطاء تجول البيوت، وقد حان دور أسرتنا. ودخل المفتشون إلى بيتنا وقالوا لأبي: «هل يوجد رغيف تخبئه - إعترف، لأننا لو نجده، سنصادره كله إلى آخر بذرة». أسرتنا كبيرة، وكلنا نبكي وترجاهم لكي ليفعلوا ذلك. فأجاب أبي: «يوجد قليل من الشعير كبذور». فعندما أخبرهم أبي بأنه يوجد قليل من الشعير في المعلف والقميح في العلية (مكان تحت السقف - ملاحظة حول أوكرانيا)، هبوا تَوّاً لأخذ كل الغداء، وحتى أنهم كنسوا العلية ولم يتركوا لنا شيئاً. ثم بدأت المجاعة، وكنا نذهب إلى الحدائق بحثاً عن الحبوب. كان عدد الناس أكثر من الحبوب نفسها. لم نثر على شيء. وحتى الناس قلعوا الأعشاب لأكلها وكانت المجاعة تحصد الأرواح يومياً. فأسرتنا كبيرة، وبدأنا نفترق عن بعضنا البعض. وقد أخذ أقاربنا اختي الكبيرة إلى المنجم. كما أخذت أمي اختي الصغرى وألقت بها أمام بيت الأطفال في مدينة إيزيوم. ثم أخذوني إلى اختي بمدينة دونباس. فأختي باراسكا توفت بالبيت، أما أخي دميتريك، من مواليد ١٩١٢ م، غادر البيت في اتجاه مجهول، ولم أعرف عنه شيئاً إلى يومنا هذا. فأما أبي وأمي فماتا من الجوع».

بافلينكو كاتيرينا ستينانوفنا، من مواليد ١٩٢٠ م، قرية تشيستوفودوكا بمنطقة إيزيوم في إقليم خاركوف.

«صادر النشطاء الطحين والجريش (البرغل)، حيث صبوها من البرم. أخذوا الألبسة والمواشي. فقد كان من الصعب إخفاءها. جسوا وتحسسوا كل شيء. فهم كاريوك تيوفي، كورداك خفيدكو وليف ليفاندوفسكي الذي صعد إلى فوق لتفقد ما بقي».

تسيمبالوك أولغا فيكتورفنا، مواليد ١٩١٧ م، قرية بولشايا بيريزنا بمنطقة بالون في إقليم خميلنيتسك.

«أذكر جيداً تلك المجاعة المُرعبة للفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م. إنتقل الكومسوموليون؛ النساء والشبان. الآن ليسوا أحياء. وقد بحثوا حتى في المداخل والبرم. حيث قاموا بإخراجنا من البيوت، حيث إنتقلنا إلى بيت آخر وعشنا مع أمي هناك. أبي فقد هرب إلى دونباس. حيث أخذنا عنده بعد المجاعة. فكانت عمتي (خالتي) تصنع الرغيف من الشمندر، حيث كانت تقوم ببرش الشمندر وتخلطه مع الطحين. وقد تحصلت عليه من مكان ما، ودوماً كنا نتقاسم الأكل فيما بيننا».

كلوبن ماري تروفيموفنا، من مواليد ١٩١٣، قرية غانجالوفكا بمنطقة لبسيان في إقليم تشيركاس.

الإستنتاج

فعلاً ما كان يُطلق عليه في الاتحاد السوفياتي خلال عشرات السنوات بـ «الإنعطف الكبير» - التحديث على الطريقة السوفياتية، ما هو إلا سلسلة من الجرائم المفزعة التي تعالج في ضوء التشريع (العرف) الدولي كجرائم ضد الإنسانية. ويمكن أن نضم إليها الملاحقات الجنائية للنخب المثقفة على خلفية حرية التفكير والتعبير، وتلفيق التهم لها كمنشآت ضد أمن الدولة وسيادتها، إضافة إلى الممارسات القسرية الموجهة إلى القضاء على الملكية الفردية، قمع الكائنات وفصل الأطفال عن أسرهم بالإرغام والقوة.

ورغم كل ذلك، فإنّ أشنع جريمة من هذه السلسلة والتي يجب أن نعترف بها هي حملة التجويع إبان ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م. وبدون ريب كانت هذه الفعلة المصطنعة، وأدت إلى هلاك ملايين من أرواح

و لقد مرت الدولة الأوكرانية بإمتحانات جمة في طريق بلورة سيادتها عبر التاريخ و لكن الباحثين و الخبراء يعتبرون هذا الفصل من تاريخ أوكرانيا مسألة إنسانية و قانونية تستحق التمحيص و التدقيق و المعالجة على كافة المستويات

و للدبلوماسية الأوكرانية دور هام في الفصح عن هذه الجريمة و تعريف المجتمع الدولي بمآلاتها الإجتماعية و الإنسانية و توظيف هذا الملف بشكل صارم و رزين دُعمًا لحقوق الشعب الأوكراني لإعادة الإعتبار و العمل وفق قرارات المجتمع الدولي - و لقد لمسنا كيف تمكنت الدبلوماسية الأوكرانية في الآونة الأخيرة من تسليط الضوء على هذه الكارثة الإنسانية في دول إعتقاد سفاراتها و نذكر هنا ليس للحصر و لكن كمثال يقتدى به في الأداء الدبلوماسي الناجح هو نشاط سعادة سفير أوكرانيا لدى الجزائر الدكتور مكسيم صبح الذي عمل من أجل تعريف المجتمع الجزائري على المستوى السياسي الدبلوماسي و الاكاديمي و الاعلامي بهذا الملف المهم و المصيري عبر نشر مقالات و تنظيم فعاليات تذكارية بهذا الشأن

كما قام بنفس الدور الدبلوماسي الأوكراني المخضرم، و هو الذي شغل سابقا منصبا حيويا سياسيا في الخارجية الأوكرانية بخصوص الملفات العربية و كان معوثا خاصا لرئيس أوكرانيا بشؤون الشرق الأوسط و إفريقيا السيد إفهين ميكيتينكو - كما لا ننسى السيدة الفاضلة أمينة جبار التي قدمت لي المساعدة القيمة من أجل الحصول على المراجع الأكاديمية ذات الصلة بخصوص تحرير هذا البحث في الخارجية الأوكرانية في ٢٠٠٧ م، و حاليا (٢٠٢٠ م) تشغل منصب النائبة الأولى لوزير الخارجية الأوكراني بفضل جهودها و مشاربتها من أجل خدمة الدولة الأوكرانية

و طبعًا يصدر هذا العمل في عهدة الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي الذي يواصل نهج الدفاع عن الدولة الأوكرانية ضمن صلاحياته الدستورية و بكوني ضيفا في حضان هذا الشعب الكريم و المضيف الذي برهن عن جدارة بأنه قادر على تذليل كل العقبات التي تقف أمامه في سبيل تشييد دولته القوية في هذا الفضاء المهم من الكرة الأرضية متشبثا بتاريخه العريق و بقيمه الحضارية و الروحية

و تولى الدولة الأوكرانية هذا الملف الحساس إهتماما كبيرا نظرا لإهميته الإنسانية و القانونية، حيث يقوم الرؤساء الأوكرانيون بدورهم الدستوري في مسألة التعريف بمأساة الشعب الأوكراني (الامة الأوكرانية) عبر العالم

أوراغ رمضان

كييف ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٠ م

ГОЛОДОМОР в Україні

(1932 - 1933)

Автор: Аурагх Рамдан

(арабською мовою)

Київ 2020